مناقشة عامة وخاتمة

الفصل السابع من اطروحة من اطروحة فيصل عمر

فهم الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في الدول النامية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

لا يهدف هذا الفصل إلى تقديم مناقشة مفصلة للنتائج الواردة في هذه الاطروحة ، إذ تضمنت كل فصل من الفصول التجريبية مناقشات مفصلة . بل يهدف إلى تلخيص النتائج الرئيسية واستخلاص بعض الاستنتاجات النهائية . يبدأ الفصل بملخص لنتائج كل دراسة تجريبية (الفصول من 4 إلى 6) وما قد تعنيه من الناحية النظرية والتطبيقية . ويناقش القسم التالي القيود المحتملة لهذه الدراسات من حيث كيفية تأثير البيانات والمناهج المستخدمة على النتائج . ويسلط القسم التالي الضوء على السبل المحتملة لمزيد من البحث ، ثم يُستخلص استنتاج نهائي بناءً على ما يقترحه العمل الوارد في هذه الرسالة للبحوث المتعلقة بالأنماط المكانية للجريمة الحضرية في العالم النامي والمشروع الإجرامي الأوسع .

لتلخيص الفكرة الرئيسية لهذه الأطروحة ، فإنها تتناول التوزيع المكاني للجريمة الحضرية - الاقتحام والسرقة المنزلية - في دولة نامية ، نيجيريا . وتحديدًا ، كان السؤال الرئيسي المطروح هو مدى قدرة النظريات الأوروبية والأمريكية السائدة حول الجريمة الحضرية على تفسير التوزيع المكاني للجريمة في سياق نيجيريا . ولتحقيق هذا الهدف ، استُخدمت بيانات على المستوى الجزئي لمنطقة باداراوا-ملالي الحضرية في كادونا لاختبار فرضيات تتعلق بما إذا كان قانون تركيز الجريمة في الأماكن ينطبق في سياق نيجيريا ، وما إذا كانت وجهات النظر النظرية الرئيسية في علم الجريمة البيئي قادرة على تفسير الاختلافات في معدلات الجريمة الحضرية على نطاقات مكانية مختلفة.

ملخص النتائج

استُخدم منهج علم بيئة الجريمة على نطاق واسع لدراسة أنماط الجريمة الحضرية في البيئات الأوروبية و الأمريكية . يُعد البحث المذكور في هذه الاطروحة أول بحث يستخدم هذا المنهج في نيجيريا . ولتطبيق الأطر النظرية لعلم بيئة الجريمة في مثل هذه البيئات ، وُضعت الافتراضات النظرية في سياقها لتعكس الظروف المحلية التي أُجري البحث في إطارها . فيما يلي ملخص لدراسات الحالة الثلاث المذكورة في هذه الاطروحة :

دراسة الحالة ١: تركيز الجريمة في أماكن

من المسلّم به عمومًا الآن أن الجريمة تتركز مكانيًا . في الواقع ، يبدو القول بعكس ذلك غير مقبول . ومع ذلك ، فقد ركزت معظم الأبحاث المعنية بتركيز الجريمة في أماكن معينة على المدن الأوروبية و الأمريكية - ولا يُعرف سوى القليل عن أنماط الجريمة في البلدان النامية (وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) مثل نيجيريا . هذا الفصل أول دراسة تتناول تركيز الجريمة في أماكن معينة في سياق نيجيريا . واختُبرت فرضيات تتعلق بما إذا كانت الجريمة تتركز على نطاقات مكانية مختلفة (أي الأسر، وأجزاء الشوارع ، والأحياء السكنية)، وما إذا كان هذا التجمع يعكس أي شيء غير مجرد الصدفة. وعلى

عكس الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئات أوروبية وأمريكية وأماكن أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة استخدمت بيانات من مسح ضحايا الجريمة بدلاً من تقارير حوادث الشرطة ، والتي تُستخدم عادةً في دراسات من هذا النوع.

على مستوى الأسر ، تتوافق النتائج مع الدراسات السابقة التي أُجريت في مدن أوروبية وأمريكية (مثل شيرمان وآخرون، 1989؛ جونسون، 2010) والتي تُشير إلى أن الجريمة تتركز أكثر مما هو متوقع . كشف تحليلٌ إضافيٌّ على مقاييس مكانية أخرى (أي أجزاء الشوارع والأحياء السكنية) أن الجريمة مُركّبةٌ أيضًا على مستوياتٍ أخرى من التجميع . فعلى مستوى الأحياء (المستوى المتوسط للمكان) ، بينما أظهرت التحليلاتُ تجمعًا ملحوظًا ، كان من الواضح أيضًا أن هذا يُفسّر جزئيًا بالتجمع الملحوظ على مستوى أجزاء الشوارع (المستوى الجزئي للمكان) ، مما يدعم استنتاجات الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئاتٍ أوروبيةٍ وأمريكيةٍ بأنّ الوحدات الجغرافية الجزئية أساسيةٌ لفهم أنماط الجريمة الحضرية (مثل أندرسن وماليسون، 2011؛ ستينبيك ووايزبورد، 2015).

كما خلصت هذه الدراسة إلى أن قانون تركيز الجريمة في الأماكن (وايزبورد، 2015) ينطبق عالميًا أو على الأقل في سياق نيجيريا ، بغض النظر عن نوع البيانات المُحللة . يمكن لهذه النتائج أن تُثري جهود منع الجريمة ومكافحتها في نيجيريا . ونظرًا لندرة موارد الحد من الجريمة ، قد تُمثل استراتيجيات ضبط الأمن في المناطق الساخنة إحدى الطرق الفعالة لاستغلال الموارد المحدودة في سياق نيجيريا . تتيح هذه الاستراتيجيات للشرطة تركيز جهودها على مناطق محددة تتركز فيها الجريمة ، وهو نهج أثبت فعاليته في بلدان أخرى (ينظر براغا وآخرون، 2014). وبالطبع ، قد لا ينجح ما يُجدي نفعًا في بلد ما ، نظرًا لأهمية السياق (جونسون وآخرون، 2015)، ولكن يبدو أن هذه الأساليب تُمثل نهجًا منطقيًا لمكافحة الجريمة في نيجيريا . ومع ذلك ، من المهم التأكيد على ضرورة معالجة بعض التحديات العملية التي قد تؤثر على التنفيذ الفعال لضبط الأمن في المناطق الساخنة في نيجيريا . تتراوح هذه التحديات بين نقص بيانات الشرطة اللازمة لتحديد مواقع البؤر الساخنة ومراقبتها باستمرار، وعدم كفاية موارد الشرطة (بما في ذلك ضباط الشرطة ومركبات الدوريات) للقيام بدوريات فعالة في البؤر الساخنة المحددة.

دراسة الحالة 2: اختبار نظريات التفكك الاجتماعي في نيجيريا

لقد وجّه نهج التفكك الاجتماعي (شو وماكاي، 1942؛ سامبسون وغروفز، 1989) لفهم الاختلافات بين المناطق في معدلات الجريمة مشروعًا بحثيًا إجراميًا واسع النطاق . ومع ذلك ، فقد أُجري الكثير من هذا البحث في بيئات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (ولا سيما الولايات المتحدة) . في دراسة الحالة هذه ، تم النظر في الفائدة المحتملة لمثل هذا النهج في تفسير معدلات الجريمة على مستوى الأحياء السكنية في سياق نيجيريا . وقد روعيت الافتراضات النظرية بعناية لتعكس البيئات الاجتماعية والثقافية للبيئة المحلية . على سبيل المثال ، يُستخدم التنوع العرقي عادةً في الدراسات السابقة كتقدير تقليدي للتباين العرقي - وهو بحد ذاته مؤشر على التنوع الاجتماعي . وكما نوقش سابقًا ، فإن هذا التقدير أقل قيمة في سياق نيجيريا ، حيث يكاد يكون جميع السكان من عرق واحد . وبدلاً من ذلك ، استُخدم الأصل القبلي لتوضيح المفهوم النظري الذي يُمثله التباين العرقي بشكل أفضل .

ومن المسائل الأخرى التي تناولتها هذه الدراسة وحدة التحليل . فبدلاً من استخدام الحدود الإدارية القائمة (كما تفعل الدراسات عادةً) ، وُضعت حدود الأحياء لتعكس بدقة ما يُشير إليه هارفي زورباو بالمناطق

الطبيعية (ينظر: زورباو [1926] في لين وميلي، 2005: ص 85). لا تُقدم نتائج هذه الدراسة سوى دعم محدود لنظريات التفكك الاجتماعي . ففي كل من حوادث السرقة والنهب والسرقة المنزلية ، لوحظ ارتباط موثوق لمتغير واحد فقط من بين المقاييس الخمسة للتفكك الاجتماعي للمجتمع التي تم اختبارها . كما أفادت دراسات أخرى أُجريت في مدن أوروبية-أمريكية (مثل: صن وآخرون، ٢٠٠٤؛ بروينسما وآخرون، ٢٠١٣) وفي أماكن أخرى (مثل: بريتزكي ٢٠١٠؛ بيريرا وآخرون، ٢٠١٦) بدعم جزئي فقط لنظريات التفكك الاجتماعي . وخلصت هذه الدراسة إلى أن نظرية التفكك الاجتماعي ، التي طُوّرت في الأصل لتفسير التباينات بين المناطق في معدلات الجريمة عبر الأحياء الحضرية في شيكاغو في أربعينيات القرن الماضي ، لا تنطبق عالميًا ، ويتطلب تطبيقها دراسة متأنية في سياقات مختلفة.

دراسة الحالة 3: نظريات الفرصة وخطر الوقوع ضحية

استخدمت دراسة الحالة هذه الإطار النظري لنظريات الفرصة لتفسير التباين في خطر الوقوع ضحية بين الأسر . وحتى الآن ، طُوّر هذا النهج وطُبّق على نطاق واسع في بيئات المدن الأوروبية الأمريكية . وعلى وجه التحديد ، في هذه الدراسة ، طُبّق نهج نمذجة الاختيار الهيكلي لميثي وماير (1990) لاستكشاف ما إذا كانت خصائص معينة للأماكن مرتبطة بارتفاع خطر الوقوع ضحية . وبالنظر إلى الاختلافات السياقية بين بيئات نيجيريا والمدن الأوروبية والأمريكية ، ضمنت هذه الدراسة أن تعكس الافتراضات النظرية لنظريات الفرصة للجريمة الظروف المحلية التي يُفترض أن تتجلى فيها فرص الجريمة . على سبيل المثال ، عدت بعض العوامل التي يُفترض أنها تقلل من خطر الوقوع ضحية في دراسات سابقة أُجريت في أماكن أخرى (مثل الإضاءة الخارجية) عوامل خطر في الدراسة الحالية. كانت نتائج كلٍّ من حوادث السرقة والنهب والسرقة المنزلية متوافقةً إلى حدٍّ كبير مع توقعات نظريات الفرصة للجريمة - إذ وُجد أن خصائص الأسر مرتبطة بخطر الوقوع ضحية .

تقدم هذه الدراسة دعمًا قويًا لفرضية نظريات الفرصة . مع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن النتائج لم تتوافق إلى حدٍّ كبير مع التوقعات النظرية إلا عند دراسة السياقات المحلية . ومع ذلك ، فقد خلصت الدراسة إلى أن الإطار النظري لهذا النهج ينطبق على سياق نيجيريا . وهذا يعني أنه يمكن تحقيق مكافحة الجريمة والوقاية منها في نيجيريا من خلال استراتيجيات ظرفية لمنع الجريمة (كلارك، ١٩٨٠؛ كلارك، ١٩٨٣؛ كورنيش وكلارك، ٢٠٠٣) أو من خلال التصميم البيئي (جيفري، ١٩٧١؛ نيومان، ١٩٧٢؛ موفات، ١٩٨٣؛ كرو، ٢٠٠٠). وقد أُشير إلى فعالية هذه الأساليب في دراسات سابقة أُجريت في بيئات أوروبية وأمريكية (كلارك، ١٩٩٧؛ كوزين وآخرون، ٢٠٠٥). ومرة أخرى ، ما ينجح في بلد ما قد لا ينجح في مكان آخر ، نظرًا لأهمية السياق (جونسون وآخرون، ٢٠١٥) ، ولكن سياسات منع الجريمة المستقبلية في نيجيريا ما تزال قادرة على الافادة من النتائج الواردة في هذا الفصل.

حدود البحث

يعتمد البحث في علم بيئة الجريمة ، بالحجم المذكور في هذه الاطروحة ، عادةً على مصادر بيانات ثانوية (مثل تقارير حوادث الشرطة ، وبيانات التعداد السكاني ، إلخ). اعتمد هذا البحث كليًا على البيانات الأولية التي وفرت الدقة اللازمة لتحليلات الجريمة على المستوى الجزئي ، متغلبًا على عيب ملحوظ في البيانات الثانوية . ورغم وجود مزايا واضحة لاتباع هذا النهج ، إلا أن هناك انتقادًا عامًا له يتمثل في تكلفته العالية واستهلاكه للوقت . وبالنظر إلى الأموال المتاحة والمسافة إلى موقع الدراسة ، فقد تم اتباع استراتيجية

لتجاوز هذا القيد ، وهي جمع بيانات أكثر مما قد يلزم لإجراء مشروع الدكتوراه هذا . وقد ضمن هذا عدم الحاجة إلى عمل ميداني إضافي في حال حدوث تغييرات غير متوقعة في فكرة البحث . نظرًا لأن هذا البحث أُجري ضمن إطار زمني محدد ، فإن التحليلات الواردة في هذه الاطروحة لا تستنفد الإمكانيات التي تتيحها البيانات ، وبالتالي ، يُخطط لاستخدام البيانات المتاحة في أعمال مستقبلية.

فيما يتعلق بمسألة "الرقم الغامض" للجريمة (ماغواير، ٢٠٠٧)، وهو مصطلح لوصف الجرائم غير المُبلغ عنها أو غير المُكتشفة ، فقد تعرضت طريقة جمع البيانات الأولية لانتقادات بسبب مشاكل مرتبطة بدقة الإجابات (ليفين، ١٩٧٦) . على سبيل المثال ، قد يُبالغ المُستجيب في الإبلاغ عن الجريمة . وينشأ هذا الخطأ من ، من بين عوامل أخرى ، عن ضعف الذاكرة بشأن وقت وقوع الجريمة الفعلي . وكما نوقش في الفصل الثالث ، تم التقليل من هذا القلق أثناء العمل الميداني من خلال التقنيات القياسية .

على سبيل المثال ، أشار المُحصّون إلى أحداث شائعة عند سؤال المُستجيبين عن تجربتهم مع الإيذاء . من مصادر التحيز الأخرى التي قد تحدث المبالغة المتعمدة أو اختلاق حادثة جريمة . يصعب التحكم في هذا الخطأ واكتشافه ، وقد يؤدي إلى تضخم معدلات الجريمة ، مما قد يؤثر على نتائج التحليلات الواردة في هذه الاطروحة . ومن عيوب البيانات الأولية المستخدمة هنا ، في دراسة تركيز الجريمة في الأماكن ، أن نطاق التحليلات يقتصر على عام واحد . وهذا لا يسمح بتحليل استقرار الجريمة على مدى فترة زمنية أطول ، وهو المعيار السائد في أدبيات الجريمة والمكان .

ومع ذلك ، فقد اقتصرت دراسات أخرى أيضًا على فترة عام أو عامين (وايسبورد وأمرام، 2014؛ مازيكا وكومار، 2016). كما أن نقص بعض البيانات حدّ من نطاق هذا البحث ليقتصر على مجال بحثي محدد . بالنظر إلى المناهج المستخدمة في هذه الاطروحة ، فيما يتعلق باختبار النظريات الأوروبية و الأمريكية للجريمة في نيجيريا ، هناك بالتأكيد طرق أخرى يمكن من خلالها تحسين التحليلات إذا توفرت بيانات أخرى . على سبيل المثال ، كان نموذج نظرية التفكك الاجتماعي الأصلي (شو وماكاي، 1942) معنيًا بتفسير معدلات المجرمين عبر الأحياء السكنية . على الرغم من أن التحليلات المقدمة في هذه الاطروحة معنية بمعدلات الجريمة ، إلا أنه كان من الممكن توسيع نطاقها لتغطية معدل الإجرام إذا توفرت هذه البيانات . ربما كانت ستُلاحظ نتيجة مختلفة لو أُدرجت معدلات المجرمين في نماذج التفكك الاجتماعي . تشمل البيانات الأخرى التي يمكن أن تُحسّن التحليلات المذكورة هنا تقديرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، مثل المقاييس المباشرة للدخل وأسعار المساكن.

الآثار المترتبة على منع الجريمة

كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو اختبار مدى قدرة الإطار النظري للنظريات الأوروبية و الأمريكية للجريمة على تفسير الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في نيجيريا . وكان الهدف المنشود هو فهم خصائص الأماكن المرتبطة بارتفاع خطر الوقوع ضحية . ومع ذلك ، فإن للنتائج المعروضة في هذه الأطروحة بعض الآثار العملية على منع الجريمة . وتحديدًا ، من الممكن أن تُسهم هذه النتائج في تنفيذ تدابير ظرفية لمنع الجريمة في نيجيريا . وتتمثل فكرة منع الجريمة الظرفية في إمكانية الحد من الجريمة من خلال تغيير العوامل الظرفية (كلارك، 1983؛ كورنيش وكلارك، 2003).

في ضوء أنماط الإيذاء التي خلصت إليها هذه الدراسة ، والتي تشير إلى أن خصائص بعض الأماكن تزيد من فرص وقوع الجريمة ، وبالتالي تزيد من خطر الإيذاء ، ينبغي أن تأخذ جهود منع الجريمة في نيجيريا في الحسبان صياغة وتنفيذ استراتيجيات ظرفية لمنع الجريمة . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تكون

الاستراتيجيات خاصة بكل جريمة على حدة ، نظرًا لاختلاف فرص كل فئة من فئات الجريمة (ينظر: كلارك، 1997). بالإضافة إلى ذلك ، ونظرًا لأن فرص الجريمة تتركز في مناطق صغيرة (ينظر: برانتينغهام وبرانتينغهام، 1981؛ جونسون وآخرون، 2007)، ينبغي توجيه هذه الاستراتيجيات نحو مناطق صغيرة.

العمل المستقبلي

قدمت النتائج المقدمة في هذه الأطروحة رؤى جديدة حول الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في دولة نامية . وكما نوقش في كل فصل تجريبي من هذه الأطروحة ، فقد برزت أسئلة بحثية جديدة من شأنها أن تُسهم في تقدم البحث الذي بدأ هنا . يهدف هذا القسم إلى اقتراح سبل لإجراء المزيد من البحث . بالنظر إلى الفصل المتعلق بتركيز الجريمة في الأماكن ، اقتصر التحليل على نوعين فقط من الجرائم - السطو والسرقة المنزلية . من الممكن ملاحظة أنماط مختلفة لأشكال أخرى من الجرائم ، على الرغم من أن دراسة حديثة أشارت إلى أنه ، بغض النظر عن نوع الجريمة التي تم تحليلها ، ستتركز الجريمة مكانيًا في عدد قليل من الأماكن الصغيرة (أندرسن وآخرون، 2016). ومع ذلك ، قد تستكشف الأبحاث المستقبلية هذا الأمر . ومن القضايا الأخرى التي لم يكن من الممكن استكشافها هنا ، مسألة الاستقرار المكاني للجريمة على مدى فترة زمنية طويلة . بيانات المسح ليست مثالية لمعالجة مثل هذه الأسئلة البحثية . إن استخدام البيانات المسجلة لدى الشرطة ، في حال توفرها في نيجيريا ، من شأنه أن يسمح بإجراء مثل هذه التحليلات في المستقبل.

تتعارض النتائج الواردة في الفصل الخامس إلى حد كبير مع التوقعات النظرية . أحد التفسيرات المحتملة هو أن تقديرات المكونات المختلفة لنظرية التنظيم الاجتماعي التي نُوقشت في التحليل لم تُلبِّ المتطلبات التي سعت إلى تقديرها . كبديل ، ربما تُفسِّر ظروف محلية أخرى ، غير (أو بالإضافة إلى) تلك المُتصوَّرة أصلاً ، عمليات التنظيم (أو عدم التنظيم) الاجتماعي في بيئات مثل نيجيريا بشكل أفضل ، وبالتالي تُفسِّر الاختلافات بين المناطق في معدلات الجريمة . ينبغي أن تُركِّز الدراسات المستقبلية على مقاييس أكثر دقة للتنظيم الاجتماعي المجتمعي ، مثل استخدام الدخل لقياس مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات ، وأن تُراعي أيضًا توزيع المجرمين بدلاً من الجريمة ، مما قد يُفضي إلى استنتاجات مختلفة . يمكن للدراسات أيضًا استخدام أساليب أخرى مثل الملاحظة الاجتماعية المنهجية (ريس، 1971) لتوليد بيانات حول التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمعات والظروف المادية للبيئة (ينظر سامبسون وراودنبوش، 1999).

تُقدم النتائج الواردة في الفصل السادس دعمًا كبيرًا لفرضية نظريات الفرصة للجريمة . ويمكن تطوير هذه الفرضية بطرق عدة . على سبيل المثال ، اتُخذ النهج المتبع لدراسة تأثير عوامل الخطر على مستوى الأسرة الفردية . وبالتالي ، لم يأخذ التحليل في الحسبان عوامل مستوى المنطقة (باستثناء مقياس القرب من الجريمة ومعدل ارتكاب الجرائم داخل البيئة المباشرة للمسكن) التي قد تؤثر على هيكل فرص الجريمة . ينبغي أن تدرس الدراسات المستقبلية للجريمة في نيجيريا استخدام مناهج النمذجة متعددة المستويات لمراعاة تأثيرات كل من مستوى الأسرة والمنطقة في هيكل فرص الجريمة .

وقد استُخدم هذا النهج ليس فقط في الدراسات السابقة التي أُجريت في بيئات أوروبية-أمريكية (سامبسون وآخرون، 1997؛ تسلوني، 2006) ، ولكن أيضًا في بيئات أخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (سايدبوتوم، 2013). لذلك ، يُقصد ، كجزء من العمل المستقبلي المقترح ، دمج الافتراضات النظرية لنظريات الفوضى الاجتماعية ونظريات الفرصة . وفي هذا الصدد ، سيتم النظر في نموذج ثنائي سلبي يأخذ في الحسبان معدل تكرار وقوع الضحايا بدلاً من النموذج الثنائي المستخدم في الفصل السادس.

خاتمة الاطروحة

سعت هذه الاطروحة إلى معالجة سؤال بحثي رئيسي يتعلق بما إذا كانت النظريات التي طُوّرت لتفسير أنماط الجريمة في البيئات الأوروبية والأمريكية تُجدي نفعًا في تفسير الأنماط في بيئات أخرى ، وتحديدًا في نيجيريا . وباستخدام أطر عمل منظور علم بيئة الجريمة تحديدًا ، قدمت هذه الاطروحة أدلة تشير إلى أن أنماط الجريمة في كادونا ، نيجيريا ، تتوافق ، إلى حد ما ، مع التوقعات النظرية للنظريات الأوروبية والأمريكية للجريمة . على وجه التحديد ، وُجدت أدلة قوية تدعم فرضية قانون تركيز الجريمة في الأماكن ونظريات الفرصة للجريمة ، بينما وُجد دعم محدود لنظريات التفكك الاجتماعي . تُوضح هذه الأطروحة إمكانيات توظيف الأطر النظرية لعلم بيئة الجريمة لاستكشاف الأنماط المكانية للجريمة الحضرية في المناطق التي لم تُدرس جيدًا، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.